

الدخول إلى البيئات الإسلامية السيبرية عبور الفجوة الرقمية

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن المسائل المرتبطة بالكيفية التي يتم الدخول على البيئات الإسلامية السيبرية من خلالها. "الفجوة الرقمية" مسألة خطيرة بسبب النظر إلى عدم وجود إمكانية للدخول على الإنترنت على أنها جزء من "مشكلات" بعض المجتمعات الإسلامية. يهمل هذا الرأى فى كثير من الأحيان تفحص العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعوامل الدينية وراء تلك القضية، أو فى الحقيقة أية حلول مناسبة. وعند مقارنة هذا الموضوع، يصعب تطبيق التحليل الإحصائى لاستخدام المسلمين للإنترنت مشكلاً. وإلى جانب العوامل التى تشمل غياب البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والارتفاع النسبى فى تكلفة أجهزة الكمبيوتر، حالت قضايا الإلمام بالقراءة والكتابة والقبول الثقافية بون نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ينبغى النظر بعين الاعتبار أيضاً إلى الفجوة الرقمية بين الريف والحضر.

ورغم هذه القيود، أبرزت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والحكومات ومصادر مستقلة الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها أيضاً. ولهذا أثره الواضح على السياقات والشبكات الإسلامية. الاتصالات السلكية واللاسلكية هي المحرك الرئيس في قضايا الدخول على الإنترنت. إيجاد فرصة للدخول على الإنترنت مهمة من حيث تحفيز البحث والتحليل والتعاون الفكري عبر الشبكات الاجتماعية. كما يتباين تحديد مقدار "التحسينات" في الدخول على الإنترنت في السياقات المختلفة. قد يتراوح هذا بين الحصول على خط للتليفون، وإتاحة وتيسير الدخول على الإنترنت عن طريق خط التليفون الأرضي، إلى وجود ربط ADSL عالي السرعة، ومتكامل مع التكنولوجيا اللاسلكية والحصول على الجيل الثالث 3G من الهواتف المحمولة.

قد ترتبط الشبكات الإسلامية على الإنترنت، لكن هذا الربط ليس شمولياً، حيث إنه محكوم بعوامل تتصل بصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية والطلب على الدخول على الإنترنت، تتسع الفجوة الرقمية أكثر عندما نناقش التغطية الدولية لخدمات النطاق العريض: "يدخل أكثر من ١,١ مليار شخص من سكان العالم الذين يقدر تعدادهم بـ ٦,٦ مليار شخص على الإنترنت، ثلث هؤلاء تقريباً لا يدخلون على الإنترنت باستخدام خطوط عالية السرعة. ووفقاً لمركز الاستشارات لموضوعات الإنترنت، حصل ٢٩٨ مليون شخص على النطاق العريض في نهاية مارس [٢٠٠٧]، ويقدر أنه وصل بالفعل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة".

أشار ذلك التقرير إلى التطورات الحادثة في عدد من السياقات بالنسبة للشعوب ذات الغالبية المسلمة؛ حيث سُجِّلت إندونيسيا على أنها حققت أعلى نسبة نمو في

المجموعة للوصول للنطاق العريض، بنسبة ٢٨ في المائة، رغم عدم دقة هذا الرقم بسبب تأخر تاريخ البدء من قبل المشغل. سجل المغرب انتشاراً بنسبة ٦,٧ في المائة (٤١٨ ألف مستخدم)، ومصر بنسبة ١,٥٥ في المائة (٢٤٠ ألف). يمكن مقارنة هذا مع السودان، بانتشار بنسبة ٠,٠٥ في المائة، وعدد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي لا توجد بها أية أرقام على الإطلاق.

من الجلي أنه لا بد من النظر إلى الصخب حول التواصل بالشبكات الاجتماعية واقتصاد الويكي المتعلق بالبيئات الإسلامية السيبرية ضمن هذا السياق. ما لا تشير إليه الإحصاءات هو مَنْ هؤلاء الذين يتمتعون بالوصول إلى النطاق العريض، لكن يمكننا الافتراض أن هذه الأرقام تتعلق بالأفراد والمؤسسات ذات الدخل الكبير (نسبياً) القادر على سداد تكاليف هذه الخدمة.

عقدَ تقرير ظهر في ٢٠٠٧ بمجلة "وايرد" مقارنة لتكاليف النطاق العريض على أساس نصيب الفرد من مجموع الدخل، وذلك باستخدام معايير السعر لكل كيلو بايت في الثانية للوصول للنطاق العريض. في باكستان، يدفع مستخدمو النطاق العريض حوالي ١٠٦,٩٨ دولار أمريكي لكل ١٠٠ كيلوبايت في الثانية، وهو ما يُقدرُ بضعف متوسط الدخل. وفي المملكة العربية السعودية، تصل التكلفة إلى ٥٧١,٨٢ دولار أمريكي لكل ١٠٠ كيلوبايت في الثانية، أي حوالي ٥٨ في المائة من متوسط الراتب الشهري؛ وفي كازاخستان يصل السعر إلى ٥٢,٦٨ دولار أمريكي لكل ١٠٠ كيلوبايت في الثانية، وهو ما يقدر بخُمس متوسط الراتب الشهري. قارن هذا بسعر الوصول إلى النطاق العريض في الولايات المتحدة، بمتوسط ٠,٤٩ دولار لكل ١٠٠ كيلوبايت في الثانية، بينما السعر في اليابان ٠,٠٦ دولار لكل ١٠٠ كيلوبايت في الثانية. التكلفة الأرخص نسبياً للنطاق

العريض اللاسلكى عامل محرك رئيسى آخر عندما تُقدَّر الرسوم على الاستخدام الفعلى بدلاً من سداد فاتورة شهرية ثابتة.

هناك عدد من المؤشرات الأخرى تتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى يمكن أن يكون لها أثر. بينما تجمع الحكومات البيانات فى كثير من البلدان، يذكر اتحاد الاتصالات الدولية أن الحصول على البيانات عن التكنولوجيات الأكثر تطوراً إشكالية مقارنة بالحصول على بيانات عن المعدات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل خطوط الهاتف، مع وجود اختلافات إقليمية تتعلق بمؤشرات تجعل البيانات غير متسقة. وتشمل هذه المؤشرات مؤشرين رئيسيين للتحليل. يرتبط مؤشر الفرصة الرقمية بعوامل تتعلق بالفرص عامة والبنية التحتية، والاستخدام، ومؤشر فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذى يعتمد على عوامل تتصل بكثافة الشبكات والمهارات والمعلومات واستيعاب الاستخدام وكثافته، وفقاً لاتحاد الاتصالات الدولية، يتطلب تحليل هذه الأرقام النظر بعين الاعتبار لمؤشر الفرصة الرقمية فيما يتعلق بالتنمية والوضع الاقتصادى للبلد. يتضمن تصنيف الخمسين بلداً الأقل نمواً، والتي تمثل ١١,٩ فى المائة من سكان العالم، عدداً من البلدان ذات الشعوب المسلمة. وينبغى النظر أيضاً ضمن هذه التصنيفات إلى توزيع مجموعات الدخل.

يمثل مؤشر الفرصة الرقمية لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ قراءة كاشفة فيما يتعلق بالبيئات الإسلامية السيبرية. تأتى فى المرتبة الأولى على رأس القائمة الجمهورية الكورية، حيث يصل مؤشر الفرصة الرقمية بها إلى ٠,٨٠. أجريت استطلاعاً على القائمة (بينما أنا على وعى أن البيانات تتطلب قدراً كبيراً من تفكيك محتوياتها وتفرغها) من أجل تحديد الكيفية التى يتم بها تصنيف البلدان ذات الأغلبية المسلمة وفقاً لمؤشر الفرصة الرقمية. وتردُ النتائج فى الجدول أدناه.

مؤشر الفرصة الرقمية بالنسبة للبلدان ذات الأغلبية المسلمة في ٢٠٠٥-٢٠٠٦

نقاط مؤشر الفرصة الرقمية	الاقتصاد	المرتبة
٠,٦٠	البحرين (٢٥)	١
٠,٥٩	الإمارات العربية المتحدة (٣٧)	٢
٠,٥٨	قطر (٣٨)	٣
٠,٥٦	بروناي دار السلام (٤٣)	٤
٠,٥٢	تركيا (٥٢)	٥
٠,٥٠	ماليزيا (٥٧)	٦
٠,٤٨	البوسنة (٦٤)	٧
٠,٤٧	المغرب (٦٨)	٨
٠,٤٦	جزر المالديف (٧٢)	٩
٠,٤٦	المملكة العربية السعودية (٧٥)	١٠
٠,٤٥	الأردن (٧٩)	١١
٠,٤٤	عمان (٨١)	١٢
٠,٤٢	الجزائر (٨٣)	١٣
٠,٤١	تونس (٨٧)	١٤
٠,٤١	مصر (٩١)	١٥
٠,٤٠	لبنان (٩٣)	١٦
٠,٤٠	كازاخستان (٩٤)	١٧
٠,٤٠	فلسطين (٩٨)	١٨
٠,٣٨	أذربيجان (١٠١)	١٩
٠,٣٧	سوريا (١٠٤)	٢٠
٠,٣٧	إيران (١٠٥)	٢١
٠,٣٧	السنغال (١٠٦)	٢٢
٠,٣٧	ألبانيا (١٠٧)	٢٣
٠,٣٦	ليبيا (١٠٩)	٢٤

٠,٣٤	إندونيسيا (١١٦)	٢٥
٠,٣١	أوزبكستان (١٢٣)	٢٦
٠,٢٩	باكستان (١٢٧)	٢٧
٠,٢٨	اليمن (١٢٨)	٢٨
٠,٢٦	جيبوتي (١٣٢)	٢٩
٠,٢٥	بنجلاديش (١٣٤)	٣٠
٠,٢٥	قرغيزستان (١٣٥)	٣١
٠,٢٤	السودان (١٣٦)	٣٢
٠,٢٢	تركمانيستان (١٣٩)	٣٣
٠,٢٢	طاجيكستان (١٣٤)	٣٤
٠,٢١	غامبيا (١٤٤)	٣٥
٠,١٧	موريتانيا (١٥٤)	٣٦
٠,١٧	نيجيريا (١٥٥)	٣٧
٠,١٧	جزر القمر (١٥٦)	٣٨
٠,١٥	غينيا (١٦١)	٣٩
٠,١٤	بوركينافاسو (١٦٥)	٤٠
٠,١٢	مالي (١٦٩١)	٤١
٠,١١	سيراليون (١٧١)	٤٢
٠,٠٧	إريتريا (١٧٧)	٤٣
٠,٠٤	تشاد (١٨٠)	٤٤
٠,٠٣	النيجر (١٨١)	٤٥

(١) يظهر إجمالي مؤشر الفرصة الرقمية بين قوسين.

المصدر: جمع مؤلف هذا الكتاب الجدول أعلاه، بالاستناد إلى بيانات ضمها تقرير مجتمع المعلومات العالمي لعام ٢٠٠٧: ما بعد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. جرت مراجعة النسب السكانية مع البيانات ذات الصلة الواردة في كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعام ٢٠٠٧.

هناك بعض الصعوبات الكامنة بالنسبة لهذه البيانات المتعلقة بالبيئات الإسلامية السiberية. فبعض البلدان غير موجودة في الاستطلاع لعدد من الأسباب، من بينها حالات الصراع (أفغانستان، العراق). والبلدان ذات الأقلية المسلمة الكبيرة مثل الهند غير مدرجة أيضاً ضمن القائمة. ولا يوضح مؤشر الفرصة الرقمية الفجوة بين الجنسين. فقد تكون هناك مستويات منخفضة للوصول إلى الإنترنت بين المسلمات على وجه الخصوص؛ حيث أشارت مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في ٢٠٠٥ إلى أن ٤ في المائة فقط من النساء العربيات يستخدمن الإنترنت. وبما أن "عربي" ليست مرادفاً لـ"مسلم"، فقد وفر هذا مؤشراً إقليمياً.

رغم المشكلات الكامنة المرتبطة بمثل هذه البيانات، فإنها تعطي بعض المؤشرات عن السبب وراء اعتبار الوصول إلى الإنترنت مسألة حاسمة في سياقات إسلامية متعددة. تؤدي تحسينات البنية التحتية، وتعزيز الفرص الرقمية حتماً إلى تحولات في هذا المؤشر، وخاصة في مناطق مثل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ سوف يتضح أثر الهواتف المحمولة التي يمكن منها الدخول على الإنترنت منذ جمع البيانات أيضاً على مؤشر الفرصة الرقمية.

لاحظ اتحاد الاتصالات الدولية أثر إصلاحات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ارتفاع نقاط مؤشر الفرصة الرقمية ولا سيما في سياق إسلامي بالسنغال، حيث ارتفعت نقاطه من ٠,٢٢ في ٢٠٠٤ إلى ٠,٢٧ في ٢٠٠٦. حقق السنغال إلى جانب المغرب اثنتين من أعلى عشر علامات في مؤشر الفرصة الرقمية. ارتبط نمو مؤشر الفرصة الرقمية الخاص في المغرب بالاستثمار المستدام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنافسات في مجال الهواتف المحمولة التجارية.

يُعتبر عدم ظهور أى بلد ذى أغلبية مسلمة فى أعلى ثلاثين بلداً فى مؤشر الفرصة الرقمية أمراً له دلالاته. متوسط نصيب الفرد من الثروة أحد العوامل الدافعة، حيث تظهر الاقتصادات المزدهرة نسبياً مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة فى أعلى ستين اقتصاداً إلى جانب الاقتصادات النامية مثل تركيا وماليزيا. تقع إندونيسيا، وهى أكبر البلدان ذات الغالبية المسلمة من حيث عدد السكان، فى مكانة أدنى فى المؤشر. قد يعكس هذا توزيع السكان فى مئات من الجزر، حيث تتطلب كل جزيرة منها بنية تحتية مستقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بالتعليم والدخل.

من غير الممكن عند تحليل هذه البيانات التمييز بين المسلمين والانتماعات الدينية الأخرى من حيث تطبيق الإنترنت. لابد من النظر ما إذا كانت الإشارة تقتصر فى تركيزها على استخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو أشكال أخرى من الواجهات مثل الهواتف المحمولة 3G وهذا أمر له أهميته على وجه الخصوص عندما ننظر إلى التطورات ذات الصلة بويب ٢.٠، إلى جانب عدد كبير من المناهج الناشئة والمرتبطة بالدخول على الإنترنت والمساهمة فى محتواه. لهذه التطورات القدرة الكامنة على توفير فرصة أكبر للوصول إلى البيئات الإسلامية السيبرية، التى يمكن أن يكون لها مجموعة متنوعة من الآثار ضمن سياقات مختلفة.

فى ظروف معينة، لاسيما فى تلك الاقتصادات التى تظهر فى المناطق الأعلى من مناطق مؤشر الفرصة الرقمية العليا، يدخل الحصول على التكنولوجيا ضمن مشروعات البناء الجديدة، مثل بناء الفنادق أو المساجد. مثل هذا الاستهلاك التكنولوجى الظاهر للعيان ليس نموذجياً بالنسبة لغالبية السياقات الإسلامية. كان ثمة حماس لكثير من جوانب تطورات التكنولوجيا الثرية فى المناطق الراقية بالشرق الأوسط؛ حيث يقال إن الإمارات العربية المتحدة احتوت أكثر مراقبى نقاط الشبكة

اللاسلكية في المنطقة. وظهرت مقاهى الإنترنت داخل نسيج المدن في مختلف أنحاء العالم حيث يعيش المسلمون، غالباً في ظلال (إن لم يكن جدران) المساجد والمباني الدينية الأخرى.

أما في الاقتصادات الأقل ثراء، وبالنسبة لأولئك ذوى المواقع الأدنى على مؤشر الفرصة الرقمية، كانت تكنولوجيا الإنترنت ولا تزال ذات أهمية. شجعت الحكومات مثل حكومة إيران القطاع الخاص على تطوير خدمات ADSL عالية السرعة. وكان للدافع وراء هذا علاقة بالأعمال والمشروعات التجارية أكثر منه بالدخول على البيئات الإسلامية السيبرية. ففقدان الاتصال بالإنترنت أو عرض النطاق الترددي قد يكون كارثياً بالنسبة للسياقات الإسلامية، حتى بالنسبة لأولئك الذين يحتلون مواقع أدنى في مؤشر الفرصة الرقمية. عندما انقطع اتصال الإنترنت في باكستان في يونيو ٢٠٠٥، اضطر ١٠ مليون مستخدم للدخول بالإنترنت منخفض السرعة، كما لجأت البنى التحتية التي تعتمد على الإنترنت إلى وسائل الاتصال التقليدية (مؤقتاً على الأقل).

قد يُرى دخول الشركات على الإنترنت ومبادرات البرمجيات تطوير تكنولوجيا المعلومات، لكن هذا لا يمتد تأثيره بالضرورة إلى قطاع أعرض من السكان. فكثير من الشعوب المسلمة لا تزال تعاني من ضعف إمكانية وصولها إلى الإنترنت، رغم وضع الحلول المبتكرة في الاعتبار: "تملك نسبة مئوية ضئيلة من الـ ٨٠٠ مليون نسمة في إفريقيا أجهزة كمبيوتر. وبما أن بضعة من مشغلي الهاتف الثابت قادرون على مد خطوط الهاتف عبر تضاريس القارة القاسية في أغلب الأحيان، فإن الاتصال اللاسلكي وسيلة لتوصيل الإنترنت إلى الجماهير".

كان هناك نمو هائل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في بعض السياقات الإسلامية، حتى في تلك البلدان التي يتصور البعض انعدام سلطة

القانون فيها أو عدم خضوعها للإجراءات التنظيمية. يمثل الصومال حالة من تلك، رغم عدم ظهور بياناته في مؤشر الفرصة الرقمية. يرتبط نمو الوصول إلى الإنترنت في المناطق الحضرية بالشعب الصومالي في الشتات، وهم يستخدمون في المقام الأول البريد الإلكتروني والدردشة على الإنترنت كوسيلة للبقاء على اتصال مع عائلاتهم وأصدقائهم. وبما أنه يمكن كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية، سهل هذا اعتماد الصوماليين السريع للبريد الإلكتروني كوسيلة من وسائل الاتصالات الفاعلة والرخيصة. ظهر محتوى باللغة الصومالية أيضاً من خلال يوتيوب ومجموعة متنوعة من المدونات، من بينها وفرة من ملفات الموسيقى.

لا تزال التكلفة عائقاً كبيراً يحول دون الوصول إلى الإنترنت في بلدان أخرى مثل اليمن: "رغم تحرير سوق الإنترنت في اليمن، تعتقد مجموعة المستشارين العرب أن السوق يعاني من حواجز مرتفعة. كما قد تعوق الرسوم المنخفضة لمزود الإنترنت الحكومي، أي "يمن نت"، مقارنة بمنافستها Y.Net، الدخول على الإنترنت والتي تملك الحكومة حصة الأغلبية فيها أيضاً، كذلك الفرق الهائل في الحصة السوقية لكل منهما قد يعيق المشاركين الجدد من السعي للعمل في البلاد". تعنى هذه الصعوبات الانعدام النسبي للمنافسة في اليمن في القطاع التجاري، من خلال ممارسة وزارة الاتصالات لإحكام قبضتها القوية على هذه الصناعة.

يعمل الإنترنت بمرونة، وإن كان ذلك بشكل محدود، في السياقات الإسلامية التي تعاني من الاضطراب السياسي والعسكري. سرعان ما أدركت قيمة تكنولوجيا المعلومات في العراق، خصوصاً بعد إزالة نظام صدام حسين، رغم عدم وجود تمثيل في مؤشر الفرصة الرقمية خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ العراق. كان الكثير من العراقيين حريصين على الاستفادة من التدريب على الكمبيوتر كجزء من نمو القطاع الديناميكي: "البلد على استعداد، من خلال

المساعدة التي قدمتها الشركات الأجنبية، للوثب بقفزات واسعة بهدف تخطي الكثير من التكنولوجيا التي نُفِّذت في المنطقة، ويرى بعض المعلقين أن تكنولوجيا المعلومات تتجه مباشرة نحو أحدث الطول - العراق ينتقل من الزحف إلى العدو السريع، ويمكنه تجاوز الكثير من جيرانه في هذه العملية". وهو ما يوحى بأن المزيد من تقارير مؤشر الفرصة الرقمية سيضم العراق بشكل أو آخر.

باتت مقاهي الإنترنت شعبية في العراق، مع النمو في افتتاح المقاهي، لأنها توفر اتصالات ذات جودة أفضل من أنظمة الهاتف المنزلي. وربما الأهم من ذلك، بعد معركة حضانة طال أمدها، أطلق العراق وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (أيكان) نطاق ".iq". في ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا يمكن تسجيل النطاق إلا للشركات والمؤسسات وليس للأفراد.

قد يحفز التوسع في اتصال تكنولوجيا المعلومات عوامل سياسية وأنواع من الصراع. على سبيل المثال، هناك زيادة كبيرة في الجهود الرامية إلى تعزيز الترابط بين الجاليات الفلسطينية بالخارج والداخل، وخاصة في مخيمات اللاجئين وفي نطاق السلطة الفلسطينية: "تُسْتَرَى خطوط الإنترنت من مزودى خدمة الإنترنت الفلسطينية ويعاد بيعها لعدة عائلات في المخيم، وذلك باستخدام نفس النطاق الترددي ونفس السيرفر، وفقاً لأحد رؤساء مزودى الإنترنت المحليين. ثم تفتح العائلات مقاهي إنترنت مؤقتة، حيث يؤجرون خطهم بمعدل ٢ شيكل إسرائيلي في الساعة (٠,٤٥ دولار أمريكي)". قد لا يدمج ترتيب فلسطين في مؤشر الفرصة الرقمية هؤلاء المستخدمين الذين اشتروا ضمن أنظمة مستخدمين آخرين لكنهم لم يسجلوا على ممارسات جمع البيانات. ويتفاوت انتشار الإنترنت تبعاً للوفرة المالية، حيث لم يدخل على الإنترنت سوى ٧,٥ في المائة فقط من السكان في الأراضي الفلسطينية في ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٥٢ في المائة من العائلات الإسرائيلية.

يشكل هذا جزءاً من نمط شامل من الدخول المقيد على الإنترنت. ذكر تقرير في يناير ٢٠٠٦ من مجموعة ماردار في مناقشة حول المستويات المنخفضة نسبياً من انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط أن "الشرق الأوسط بحاجة لشراء أكثر من ستة ملايين جهاز كمبيوتر شخصي لمواكبة أرقام مبيعات أجهزة الكمبيوتر الشخصية العالمية على أساس أن مستوى انتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصية أقل بكثير من المتوسط العالمي. يشتري المستهلكون بشكل جماعي ثلث عدد أجهزة الكمبيوتر التي عليهم شراؤها".

توفر أجهزة الكمبيوتر الأرخص أحد الحلول. يمكن أن يؤثر تطوير برنامج لابتوب لكل طفل، الذي روّج له نيكولاس نيغروپونتي في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، إذا حقق أهدافه، على السياقات الإسلامية. وفي ٢٠٠٧ أعلن البرنامج أن المستخدمين من الإصدارات الأولى ذات الإنتاج الضخم من هذه الحواسيب تشمل الأطفال في أفغانستان.

ثمة إشارة إلى أن المجال العام للإنترنت بـ"العربية"، بما في ذلك السياقات الإسلامية، منخفض نسبياً. لكن هذا لا ينفي أثر التكنولوجيا على أقلية من هؤلاء الذين يتصلون بالإنترنت. أثرت هذه المسألة في مؤتمر تنمية الاتصالات في العالم بالدوحة في قطر مارس ٢٠٠٦ حينما قال وزير الاتصالات والتكنولوجيا السوري عمرو سالم: "العالم العربي لا يزال متخلفاً في الثورة الرقمية، حيث يشكل مستخدمو الإنترنت أقل من أربعة في المائة من سكانه... الوجود العربي على شبكة الإنترنت لاشيء تقريباً... ليس أكثر من بضعة مواقع معلومات على الويب أو مواقع شخصية".

ربما كان تقييم الأثر هذا محافظاً، استناداً إلى أرقام من عام ٢٠٠٤: "وفقاً لإحصاءات جمعها اتحاد الاتصالات الدولي التابع للأمم المتحدة الذي شارك في

تنظيم مؤتمر الدوحة الذي استمر لمدة أسبوع وانتهى في ١٥ مارس، فإن لدى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الاثنتين وعشرين فقط ١١.٧ مليون مستخدم إنترنت من أصل إجمالي عدد السكان البالغ ٢١٦ مليون في ٢٠٠٤.

ترتبط الحلول للحد من هذه الفجوة الرقمية أيضاً بإتاحة أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات بأسعار منخفضة، إلى جانب إتاحتها باللغات المحلية. تُركت البرامج بالنسبة لنظام التشغيل لينوكس مفتوحة حيث يتمتع المستخدمون بحرية تطويرها، خلافاً للأنظمة مثل مايكروسوفت ويندوز أو فيستا. يُعتبر نظام برمجيات أوبونتو مثلاً على ذلك حيث يمكن تحميله مجاناً على أساس لينوكس. وطوّرت نسخة إسلامية من أوبونتو. وإلى جانب نظام أوبونتو التقليدي وذلك المدعوم باللغة العربية، أُدرجت خصائص "إسلامية" في هذه الحزمة من البرامج شملت أداة الرقابة الأبوية لتصفح أمن للإنترنت، رغم عدم وضوح المعايير الفنية المحددة لتكنولوجيا الفترة هذه أو كيفية تكوينها بالمقارنة بغيرها من الفلاتر. وشملت العناصر الأخرى تلاوات للقرآن، وبرامج تحديد مواعيد الصلاة، وموسوعة إسلامية، وخلفيات وتيمات إسلامية مختلفة. وفيما كان الكثير من هذا مفتوح المصدر أو برامج مجانية (وبالتالي متاحة عبر شبكة الإنترنت)، فإن ميزة هذه الحزمة الخاصة هي أن كل شيء قد تم إدخاله من قبل، وهو أمر مفيد بشكل خاص لمن لديه إمكانية محدودة للدخول على الإنترنت. من هذا البرنامج الأساسي، ونظراً لطبيعته مفتوحة المصدر، توجد إمكانية تكييف هذه البرامج لأشكال مختلفة للتعبير الإسلامي واللغات الإسلامية. ويمكن لتكامل قواعد البيانات التي تضم الآراء الدينية، والتي يمكن البحث فيها وتقتصر على منظور ديني معين واحد، أيضاً التطور مستقبلياً ضمن حزمة مفتوحة المصدر من هذا النوع. وقد تدمج تعليقات قرآنية تستند إلى رؤى معينة للعالم ومنظورات دينية في مثل حزم هذه البرمجيات، إلى جانب ترجمات

محددة وتفسيرات تمثل رؤية للعالم سياسية ودينية. وقد تشجع حزمة برمجيات من هذا النوع صودق عليها رسمياً أشكال الوصول إلى الإنترنت مع تجنب مسائل التحكم والرقابة التي تشعر بعض المرجعيات الدينية أنها ذات أهمية. أحد هذه السيناريوهات هو إجبار جميع أجهزة الكمبيوتر التي تباع في سياقات دينية وثقافية محددة، من خلال التشريع، بإدراج مجموعة معينة من البرمجيات المدمجة بها. وسيكون لذلك آثار ضمنية على الشركات المصنعة للكمبيوتر ومزودي البرمجيات. ولذلك ففيما توفر برمجيات المصدر المفتوح فرصاً للوصول إلى الإنترنت بطريقة فاعلة من حيث التكلفة، لاسيما في المناطق التي بات فيها الوصول إلى الإنترنت محدوداً في الوقت الحالي، هناك أيضاً قضايا محتملة ومرتبطة بحرية التعبير والرقابة. ويمكن للمرء أن يتصور حواراً في المستقبل بين المرجعيات الدينية ومطوري أجهزة الكمبيوتر يجرى فيه التفاوض بشأن هذه الحزم. طُوِّرت عناصر من أويونتو بشكل تعاوني من خلال المنتديات وتبادل البيانات. حافظت تطبيقات أويونتو هذه هي المعادل مفتوح المصدر لبرامج مايكروسوفت أو أبل، دون الحاجة للحصول على تراخيص مدفوعة الثمن. ويمثل هذا إزالة إحدى العوائق الكبيرة التي تحول دون الوصول إلى الإنترنت.

توفر إتاحة البرمجيات العربية مفتوحة المصدر - التي يمكن تثبيتها واستخدامها وتطويرها مجاناً أو بتكلفة أقل - إحدى الوسائل لتعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت في السياقات الإسلامية وغيرها. أطلقت إصدارات يونيكس/لينوكس العربية منتجاً عربياً مجانياً مفتوح المصدر في ٢٠٠١، والذي تواصل تحسينه. كما عرضت "الهندسة العربية" أيضاً منتجاً بديلاً مفتوح المصدر. تشجع مثل هذه التطورات، بالتزامن مع زيادة إنشاء تطبيقات الويب بواجهات إسلامية، الوصول إلى الإنترنت فضلاً عن التطور الاقتصادي والمعرفي في بعض السياقات الإسلامية.

توقع عضو لينوكس مصر أن يكون لبرمجيات المصدر المفتوح تأثير عميق على التعليم في مصر وخارجها. مبادرات البرمجيات مهمة عندما يُنظر إليها جنباً إلى جنب مع تطوير المنتجات بعدد واسع من اللغات، ويعد الغياب النسبي للمواد باللغات "الإسلامية" معوقاً للوصول إلى الإنترنت. في الأيام الأولى للإنترنت، كانت اللغة الإنجليزية هي اللغة المعيارية لكثير من أوائل الشركات التي تبنت التكنولوجيا، من بينها تلك المنتجة للمحتوى الإسلامي - السبيري. وكان هذا يعكس خلفية البرمجيات ومطوري المواقع التعليمية، فضلاً عن التطبيقات المتاحة.

ثمة مستويات للتغيير في هذا المجال تتواءم مع تكيف سوق الإنترنت. يوجد الآن قدر هائل من المواد بالتركية والإندونيسية والصومالية والماليزية والفارسية والعربية، لكن لا يزال هناك غياب نسبي للمواد باللغة الأردية والبنغالية. ويظهر النمو في المواد الإسلامية أيضاً في أسواق أخرى من بينها إفريقيا جنوب الصحراء وجمهورية آسيا الوسطى. كما صار الإنترنت فضاء للغات الأقليات والمهمشين في السياقات الإسلامية. فعلى سبيل المثال، تواصل الأمازيغ البربر وتعاونوا باستخدام الويب وروجوا لاستخدام لغتهم، رغم أن هذا لا يعكس محتوى "إسلامياً" بالضرورة.

قد يؤدي استخدام واجهات ويب ٢.٠ ضمن هذه السياقات بعناصر من الشبكات الإسلامية إلى زيادة السرعة بصورة مطردة، مع النمو الهائل في مؤشر الفرصة الرقمية. لا بد من التأكيد على أن الشبكات الإسلامية تتجاوز الحدود السياسية الدولية المرتبطة بالدول القومية ولا بد أن يكون بحث تفحص مؤشر الفرصة الرقمية لعقد معينة داخل الشبكات الإسلامية مثيراً للاهتمام. كما أن هناك بعض الشبكات متناهية الصغر المرتبطة بأنماط عقدية محددة تعتمد اعتماداً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل التعاون والتواصل عبر الحدود

السياسية. قد تكون هذه "أقليات داخل أقليات" - على سبيل المثال، التفرعات الصغرى للمذهب الشيعي مثل البهرة الداوودية (التي تملك بدورها عقدها الخاصة بها)، ويحتوى موقعهم الخاص Mumineem.org على مناقشات فنية تفصيلية ضمن مدونة، ومناقشة جافا سكربت، وقواعد البيانات، والتدفق، وقضايا البرمجيات. يتعاون أعضاء الشبكة فى مختلف أوجه هذه المسائل على مختلف المستويات، والتي قد يُنظر إليها باعتبارها واجباً دينياً.

من القضايا المهمة الأخرى غياب مجالات المستوى الأعلى بحروف اللغات "المسلمة" الرئيسية غير المكتوبة بحروف لاتينية مثل العربية والأردية والفارسية. يتطلب النظام فى وقت الكتابة إدخال الحروف اللاتينية لأى عنوان على الويب. سعت حملة نظمها اتحاد أسماء الإنترنت متعدد اللغات لتحدى ما نُظِرَ إليه على أنه حاجز كبير داخل "الفجوة الرقمية".

بالإتساق مع تعليقات فاريسكو وأندرسون فى الفصل الأول، نجد أن التوسع السريع فى البرمجيات والمحتوى عبر الإنترنت بلغات "مسلمة" (أخرى) يثير قضايا مرتبطة برصد المحتوى وتحليله. ورغم بقاء الفجوة الرقمية، تطرح الحمولة الزائدة من المعلومات المجردة فى البيئات الإسلامية السيبرية القائمة القضايا والصعوبات. وبما أن البحث حول البيئات الإسلامية السيبرية صار أكثر تخصصاً، فمن المتصور أن تشكل كل لغة (وسياق) خطأ منفصلاً فى الأبحاث.

الإسلام من الداخل: نحو محطة الصلاة

إلى جانب قضايا إمكانية الدخول على الإنترنت والبرمجيات، ظهر عدد من المنتجات ذات توجه إسلامى بالأسواق. وتشمل هذه المنتجات الهواتف المحمولة مع مزايا متكاملة مثل الأذان والنغمات الإسلامية والتقويمات الإسلامية والقرآن. ويمكن أيضاً تكييف الهواتف المحمولة وأجهزة المساعد الرقمية الشخصية عن

طریق تحميل البرامج الإسلامية. بعض هذه البرامج أساسية بطبيعتها، على سبيل المثال، يمكن الحصول على تنبيهات الرسائل القصيرة التي تذكر المشتركين بأوقات الصلاة، والخدمات الماثلة وقد تقدم أيضاً الاقتباسات القرآنية. وعلى حين أنه لم تكن هناك خطط معروفة لتطوير بلاكبيرى إسلامى وأى فون إسلامى حتى منتصف ٢٠٠٧، فبالإمكان استخدام التطبيقات الإسلامية عليهما. كما شاركت حزم المساعد الشخصى الرقوى الإسلامية بعضاً من هذه الخصائص.

ظلت برامج الكمبيوتر الإسلامية متاحة منذ عدة سنوات، من بينها تطبيقات برامج القرآن المتنوعة وأدوات تعليم اللغات. كما تطورت أيضاً مجموعة من الألعاب الإسلامية لاستخدامها على أجهزة الكمبيوتر الشخصى. عرضت شركة سورية للألعاب لعبة تفاعلية ترتبط ببدايات تاريخ الإسلام. وبما أن تمثيل الإسلام والمسلمين من قبل فى بعض الألعاب كان مُحَمَّلاً بمسحة سلبية، مَثَّلَ هذا تطوراً مهماً. ضَمَّ قرص مضغوط للألعاب الإسلامية صوراً إسلامية للألعاب التقليدية، مثل لعبة أطلاق النار على الصنم. وللألعاب الإسلامية ذات المستوى التكنولوجى المنخفض مكان على الإنترنت أيضاً، من بينها البحث عن الكلمات والألغاز استناداً إلى مصادر إسلامية. توفر تطبيقات تشغيل الألعاب مثل نينتندو وى، ودى إس، وسونى بلايستيشن ٢، الدخول على الإنترنت كجزء من حزمها ويمكن تصورها كواجهات للدخول على البيئات الإسلامية السيبرية.

أثارت بعض المنتجات المتاحة من خلال الويب حفيظة المرجعيات والمعلقين. غدت الهواتف المحمولة التي ترن أثناء صلاة الجماعة "موضوعاً ساخناً" بشكل خاص: "مع بدء صلاة الظهر، يدعو الإمام المصلين ليقفوا صفاً واحداً ويسدوا الفرج بينهم. يصبح المسجد جواً شبه مثالى للتأمل والطمأنينة والهدوء والتقوى. وفجأة تفسد أجواء المكان المقدس بفعل دقائق الهيب هوب لمغنى الراب "سنوب دوجى دوج"

بلوس أنجليس. يدير المصلون رموسهم لإلقاء نظرة على الجاني. ويزفرون زفرة امتعاض. مرة أخرى شخص ما لم يغلّق هاتفه المحمول". يمكن أن ينظر إلى إزعاج صلاة الجماعة بلا داعٍ بمثل هذه الطريقة على أنه عمل مشين إلى أعلى درجة، ومع تشابهه مع تداعيات "اللغو" في المسجد، قد يتطلب إعادة الصلاة من جديد. هناك شعور بأن وظيفة "الصامت" على الهواتف المحمولة أثناء الصلاة أصبحت سُنَّة (التزاماً).

تحمل الهواتف المحمولة وما يرتبط بها من تكنولوجيا أيضاً سمة إدمانية، قد تكون ضارة بالحياة الأسرية. ذكر أحد المعلقين أثناء نقاش حول البلاكبرى: "في حوار جرى مؤخراً بين اليهود والمسلمين، قال لي رجل أعمال مسلم إن زوجته وصفت الأداة الكريهة بأنها "عشيقتة"، وطالبته بوضعه في درج مغلق من مساء الجمعة حتى مساء الأحد، حيث إنه أفسد بشدة عليهما عطلات نهاية الأسبوع الخاصة بهما". يمكن أيضاً أن يتعلق هذا بالقضايا المرتبطة بإدمان الإنترنت، والتي يُسوّق لها في السياقات الإسلامية كذلك.

ورغم هذه المخاوف، زادت شعبية الهواتف المحمولة، من بينها تلك التي تتمتع بقدرة ويب مدمجة، بدرجة أن بعض الأفراد امتلك هاتفين أو أكثر. لاحظ أحد المعلقين أن "الاتجاه السائد في المملكة السعودية أن يكون لديك رقما تليفون محمول على الأقل، وربما ثلاثة - رقم للعمل، وآخر للأسرة، وثالث للمتصلين المهمين". للفئة الثالثة معنى غامض بعض الشيء، ولم يسلم النمو الهائل في مجال اتصالات التليفون المحمول من المنتقدين، وإن كانت احتجاجاتهم محدودة.

أستهدفت التطبيقات المعينة التي كان يُتصور أنها تخرق القيم الإسلامية. فعلى سبيل المثال، أصدر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ تصريحاً ضد التليفونات المزودة بكاميرات: "حظر المفتي الأكبر بالمملكة السعودية الاتجار في التليفونات المحمولة

المزودة بكاميرات والتي يمكن أن تلتقط صوراً - محرمة - .. باعتباره أمراً غير إسلامي. يمكن استغلال مثل هذه التليفونات -لتصوير الرذيلة ونشرها في المجتمع (السعودي) المسلم-؛ كما ذكرت صحيفة "المدينة المنورة" عن الشيخ عبد العزيز آل الشيخ قوله: "التليفونات المحمولة المزودة بكاميرات ممنوعة ظاهرياً في المملكة، لكن يبدو أنها شائعة الاستخدام وغالباً ما تكون محور الجدل".

ورغم هذه التصريحات، فلا شك أن الهواتف المحمولة أصبحت شائعة حيث تمثل بيزنس كبيراً في العديد من القطاعات بالمملكة السعودية: يتم إرسال نحو ١٨ مليون رسالة تليفون محمول نصية بالمملكة السعودية تتمنى للمسلمين السعادة في بداية أقدس أيام السنة، وهو شهر رمضان". وفي ٢٠٠٧ ذكرت التقارير أن المصريين ينفقون ٢,١ مليون دولار أمريكي لإرسال ٤٠ مليون رسالة قصيرة للتهنئة بـرمضان.

من الواضح أن هناك مستويات من "الاستخدام المناسب". كان هناك جدل في بعض السياقات الإسلامية يتعلق باستخدام أجهزة الكمبيوتر، والتليفونات، وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي المزودة بتقنية البلوتوث. تسمح هذه الأجهزة بالاتصالات غير الرسمية، والتي ربما تتجاوز الحواجز التقليدية والدينية، مما يؤدي إلى إساءة الاستخدام: "في ليلة دافئة مؤخراً، جلس عبد الله محمد أمام حاسبه الشخصي المحمول في مقهى في شارع جانبي بانتظار أن يلتقط بلوتوث جهاز الكمبيوتر الخاص به المستخدمين المتواجدين في مكان قريب. يقول رجل الأعمال البالغ من العمر ٢٤ عاماً: -أستخدم البلوتوث لمقابلة الفتيات. لا يمكن لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإمساك بي-. هذا ما قاله محمد ذو الشعر الطويل الداكن المُصَفَّف إلى الخلف. عندما يرى عبد الله امرأة تمشي أمامه، يضغط على زر البحث على أمل أن يكون بلوتوث تليفونها مفتوحاً".

كانت الهواتف المحمولة موضوع مخاوف أخرى مرتبطة بالأخلاقيات، من بينها استخدامها لتصوير النساء فوتوغرافياً في الأعراس والمدارس. ذكر أحد التجار السعوديين: "من المؤسف أن يتعاطى الشباب هذه التكنولوجيا بطريقة غير أخلاقية ... يستخدم الناس في الخارج الكاميرا لالتقاط لحظات جميلة بين الأصدقاء والأهل من دون إساءة استخدامها لفضح شخص ما أو الانتقام منه. نفس الشيء ينطبق على البلوتوث، يمكن استخدامه لنقل البيانات للعمل أو الدراسة، وليس كاتجاه جديد للمغازلة".

يمكن ربط هذا بتعليق للشيخ عبد الله المنيع عضو هيئة كبار العلماء السعودية. أشار المنيع إلى أن المجتمع السعودي تضرر بسبب إدخال مثل هذه التكنولوجيا، وهو زعم يمكن تفنيده على أساس مثاليته: "حتى وقت قريب، كان المجتمع السعودي نظيفاً وبريئاً، وللأسف، تغير هذا المجتمع نتيجة لعدة عوامل. من بين هذه العوامل العمالة المنزلية التي تأتي من مجتمعات مختلفة، وأيضاً، انتشار الفضائيات والإنترنت التي أدخلت البورنو".

ذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" أن البلوتوث تسبب في صعوبات خاصة بين بعض القطاعات في المجتمع السعودي: "أثار البلوتوث سخط العديد من السعوديين مثل ليلي الماجد التي تعتقد أن -التكنولوجيا الحديثة ستؤدي إلى تجاوز الأعراف الاجتماعية والتقاليد لأنها سهلت إقامة العلاقات الودية بين أفراد من الجنسين-. كما عبرت فدوى الجهني المستاءة بالمثل من هذه التكنولوجيا عن إحباطها بسبب -الرسائل السخيفة والصور الفاضحة- التي تتلقاها مما جعلها تغلق هاتفها المحمول".

في ٢٠٠٧، وفي خطوة ربما كانت مفاجئة لمواجهة مثل هذه الأنشطة، اعتمد فرع الرياض بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على تقنية البلوتوث، وبدأوا في

إرسال رسائل في الأماكن العامة في محاولة لمنع "تجاوزات" البلوتوث، مع التأكيد على أنهم ليسوا ضد التكنولوجيا في حد ذاتها، ويمكن النظر إلى ذلك في ضوء الخطط لتطوير مدينة الرياض "كمدينة رقمية".

قد يغطي الأثر الملحوظ للإنترنت على القيم الدينية والثقافية على تأثيراته الأخرى. أصبح الإنترنت مستهدفاً بخاصة كما أعرب عن ذلك بعض المعلقين، وهو منهج يتجاهل العوامل الأخرى. أثار معلقون هذا الأمر أثناء مناقشة "إدمان" ظاهر للعيان للإنترنت في الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما إتاحة "الجنس السيبري". ذكرت إحدى السيدات: "الجنس السيبري في غرف الدردشة على الإنترنت مرض... وطلاقي الذي وقع مؤخراً كان بسبب الإنترنت. صار زوجي مدمناً للإنترنت وكان معتاداً على قضاء الليل بطوله في غرف الدردشة. فجأة اكتشفت أنه كان يتلقى إغراءات جنسية على النت في عدة مناسبات، وكان يطلب من النساء مقابلته. كان يكلمهن ويرسل لهن رسائل بالبريد العادي، وأموالاً، أو هدايا. وفي بعض الأحيان، كنت أجد صوراً لنساء عاريات على الكمبيوتر؛ لذلك رفعت دعوى للطلاق أمام محكمة دبي والتي حكمت بطلاقها منه. وأُعتبِرَ هذا نوعاً جديداً من الخيانة الزوجية. هذا أمر مهم على عدد من المستويات، ليس أقلها العنصر الذي يقدم سبباً لطلب الطلاق بسبب الإنترنت. ولكن بغض النظر عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن المحتمل أن الزوج استخدم قنوات أخرى للاتصال لإشباع دوافعه.

تؤكد تطبيقات البرامج مع تحسنها من حيث الجودة التقنية مناقشات جديدة في السياقات الإسلامية. أثير القلق في المملكة السعودية بسبب ما أُعتقِدَ أنه غزو للخصوصية من جوجل إيرث، وهو تطبيق لرسم الخرائط والتصوير الرقمي يوفر صوراً بالأقمار الاصطناعية من مختلف أنحاء العالم. لكن ذلك لا يبدو أنه أعاق

خطط جوجل لتحديث الصور المتاحة. فقد أُلقيتُ نظرة على صور لمدينة الرياض وجدة ومكة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الصور لا تعكس "الوقت الحقيقي"، وأنها ذات جودة متواضعة نوعاً، فلم يكن بها ما ينتهك الخصوصية الشخصية في تلك المرحلة بالضرورة. أما صور "الوقت الحقيقي"، "عالية الكثافة" التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية فمسألة أخرى. قد تصبح هذه قضية ينظر فيها عندما يجرى تحديث الخدمة، وتلك التي يقدمها منافسوها، وتحسين جودة الصورة في بعض المناطق. ربما لا بد من تركيز قدر أكبر من الاهتمام على جودة الصور المتاحة للقطاعات العسكرية والأمنية واستخداماتها في المنتديات الجهادية.

تطلبت بعض المنتجات المتعلقة بالجنس التعديل بما يتواءم مع الأسواق الإسلامية. من الأمثلة غير النمطية التي ظهرت طرح "صديقة افتراضية" تم التسويق لها في ماليزيا، ويمكن تحميل هذا التطبيق لاستعماله على تليفون محمول 3G. "تراوحت المشكلات بين التجميلية - أعيد برمجة فريقيان بحيث لا تعرى سره بطنها أو تكشف عن وخزات جسدها في البلدان المسلمة المحافظة مثل ماليزيا - وبين التكنولوجيا".

يمثل هذا قراراً تجارياً، لكن من الضروري الإشارة إلى أن المستهلكين الراغبين في رؤية أشياء أكثر صراحةً وبدون تحفظات لن يواجهوا كثيراً من الصعوبات، حتى في وجود الحواجز التي تضعها الحكومات ومزودو خدمات الإنترنت.

رسخت شركات الكمبيوتر الكبرى أقدامها في الأسواق التي تضم أعداداً كبيرة من المسلمين وكيفت منتجاتها وتسويقها ودعمها التقني وفقاً لذلك. في ٢٠٠٦ وعدت منشأة صناعية في دبي بتجميع ١٠٠ ألف جهاز كمبيوتر شخصي في عام. كما خططت شركة إنتل لإقامة مركز لتعليم تكنولوجيا المعلومات بجامعة غزة

الإسلامية في محاولة لحفز التجارة والتعليم. شمل أثر الإنترنت على البنى التحتية الإقليمية إنشاء مدينة دبي للإنترنت، والتي أصبحت علامة تجارية حيث سعت إلى تصدير هذا المفهوم إلى أماكن أخرى، من بينها الهند. ويمكن مقارنة ذلك مع ممر الوسائط المتعددة الفائق في ماليزيا.

رسخت صناعات الكمبيوتر لنفسها موضع قدم وبقوة في السياقات الإسلامية؛ حيث اجتمع بيل جيتس مع الشركات والمسؤولين الحكوميين في الشرق الأوسط بالتعاون مع منتدى ميكروسوفت للقيادة الحكومية العربية (منتدى القيادة الحكومية العربية). اقترح عدد من الدول شرق أوسطية بنى تحتية لحكومة إلكترونية - لاسيما في البحرين التي اعتمدت معايير مفتوحة للحكومة الإلكترونية.

البحث عن الإسلام

كان القطاع التجارى أيضاً مسئولاً عن تطوير تكنولوجيا البحث باللغات المختلفة والأسواق الإقليمية. وكان للتحويلات في بنية الويب الأوسع أثرها، لعل أهمها إنشاء محركات البحث باللغة العربية. تنافس كل من Araby.com وسوافي في توفير محركات البحث وأدواته الراسخة مثل "عجيب" و"أين" و"نسيج". لمحركات بحث جوجل العربية واجهة مهمة، عززتها الأخبار حول افتتاح جوجل لمكتب في مصر، وهو مؤشر آخر على الإمكانيات المالية لمحركات البحث باللغة العربية. كما أطلقت الجامعة البريطانية في دبي وFAST Search مشروع محرك بحث عربي في ٢٠٠٦.

أثر تعزيز أدوات البحث في الوصول إلى المحتوى المتعلق بالإسلام باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها. وسيكون لتوفر محركات البحث باللغات الإسلامية الأخرى وتطورها المستمر صدئاً أيضاً في البيئات الإسلامية السبيرة. ويثير هذا قضايا معقدة ترتبط بالرقابة، حيث إن بعض الحكومات لا ترغب في

وصول رعاياها إلى أشكال معينة من المحتوى المرتبط بالويب أو الصفحات المخزنة ذات الصلة. ونظراً لأن نسبة صغيرة نوعاً ما من شبكة الويب العالمية بأكملها هي التي تصل إليها محركات البحث، ويعثر عليها في قواعد البيانات، لابد من النظر أيضاً في قضايا استخراج البيانات. وبالرغم من قضايا الحمولة الزائدة من المعلومات، تظل كميات هائلة من المعارف، من بينها ما يتصل بالبيئات الإسلامية السيبرية، غير مكتشفة في مناطق من الويب التي لا تشكل جزءاً من المستوى الأعلى لمحركات البحث. يؤثر هذا على البحث والمعرفة عن الشبكات الإسلامية وفهم البيئات الإسلامية السيبرية.

جدار النار الإسلامي

مع النمو في الوصول إلى الإنترنت، والبنية التحتية المصاحبة له، تأتي القضية التي لا مفر منها في أغلب الأحيان وهي الرقابة. النمو المطرد في الرقابة على الإنترنت في السياقات الإسلامية مسألة معقدة. وليس القصد هنا إصدار أحكام قيمة محددة بشأن ما يستحق الرقابة (إن وجد) أو ما هو مدمر بطبيعته. ينطبق عدد من الأساليب في المجالات التي تعتبر فيها الرقابة ذات صلة.

التجاوزات ضد القيم الدينية أو الهجمات ضد سياسة الدولة أو كلاهما من العوامل السائدة المحفزة لبعض أشكال الرقابة، حتى من قِبَل أولئك الذين يدعون أنهم يدعمون "حرية التعبير". قد تتغير المعايير المحددة لمثل هذه الحرية في السياقات الإسلامية المختلفة، إذ يوحى بعض النقاد أن هذا المفهوم تسمية خاطئة. يضم مفهوم حرية التعبير عدداً من الموضوعات والقضايا المختلفة، ليست جميعها متوافقة تبادلياً داخل سياق إسلامي ما. وهذا بطبيعة الحال ليس مجرد قضية متصلة بالإنترنت. كانت تبعات نشر سلمان رشدي "آيات شيطانية" (١٩٨٨) تهيداً لكثير من المناقشات المعاصرة حول الرقابة.

قد يسعى المدافعون عن حرية التعبير السياسية والدينية الإسلامية إلى الرقابة على أولئك الذين يتبنون دعم القيم التي لا تعتبر متوافقة مع رؤيتهم للعالم. بيد أنه حدث تفويض لقنوات التحكم. تذكرُ أيكلمان أنه في سياق الشرق الأوسط: لم تكن الفوارق بين الكلمات والصور المحظورة وتلك التي يتم التسامح معها في الشرق الأوسط ثابتة على الإطلاق، لكن الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ضاعف القنوات التي يمكن تداول الأفكار والمعلومات من خلالها ووسع نطاق ما يمكن قوله ولن. كما أنه أضعف قدرة السلطات على الرقابة والقمع، وعلى فرض رسالة مركزية تحدد القضايا السياسية والدينية لأعداد كبيرة من الناس.

تُعتبر القضية نفسها مؤشراً لوعي مكثف بآثر الإنترنت الكامن والمتحقق على القيم والمجتمعات الإسلامية، إلى جانب استخدامه وسيلة لتحقيق عدد من الأجندات السياسية - الدينية. وفيما يحدث انفتاح للإنترنت في بعض السياقات الإسلامية، فإن القيود الكامنة على إتاحة الإنترنت تُطبَّق على مناطق معينة من المحتوى. تقيّد الفرص المتاحة للتعاون والاتصال بالشبكات، أو في بعض الحالات، يجري التحويل إلى قنوات أخرى. يسرّ ويب ٢.٠ أشكالاً بديلة لنشر المواد، مع وجود العناصر التفاعلية التي قد يكون رصدها صعباً - مهما كان مقدار الوقت والمال الذي يُبذل في بروتوكولات الفلترة والرقابة. وتواجه السلطات صعوبات معينة لمواكبة كمية البيانات التي تنتشر في السياقات المحلية والدولية عنها.

تجلت الرقابة نفسها بعدد من الطرق. في الكويت، على سبيل المثال، حاولت الجهات الحكومية حجب مواقع الويب الجهادية. وفي بعض السياقات، قد يؤدي مجرد إنشاء روابط تشعبية مع مواقع محظورة على صفحة ويب أو مدونة إلى الملاحقة القضائية. ثمة أمثلة أخرى في السياقات الإسلامية، أو الأماكن التي بها شعوب ذات غالبية مسلمة، للقيود الكامنة والأخطار المحتملة لاستخدام الإنترنت كوسيلة للتعبير عن الذات.

أما تحديد ما هو عدائى وبحاجة إلى رقابة فمسألة أخرى. فى المملكة السعودية، قد تكون تلك فتاوى أو خطباً أو تفسيراتٍ "تحيد" عن سياسة الدولة. تخضع بعض تفسيرات الإسلام (ومن ضمنها ما يسمى بالتفسيرات المتأثرة بالوهابية وغيرها) للرقابة من قبل السلطات السعودية، حيثما أمكن، بسبب عدم التوافق مع المصالح الدينية الوطنية. وتثار المخاوف إزاء غرف الدردشة غير الخاضعة للرقابة أو تلك البعيدة عن متناول الرقابة فى المملكة السعودية.

بالطبع، يمكن أن تتخذ الرقابة أشكالاً عديدة. يبدو إغلاق مزود خدمة إنترنت محلى يستضيف محتوى عدائياً أو تشديد الرقابة عليه أسهل من فلترة محتوى مستضاف بالخارج. قد يتطلب بعض المحتوى كلمات السر للدخول عليه، أو قد ينتقل بسرعة عبر مواقع الإنترنت المختلفة، مما يجعل من العسير إخضاعه للرقابة. وفى بعض الحالات، قد يكون مصدر المعارضة أو الاختلاف الأصلى بعيداً عن قبضة الرقابة. فلا تزال خطب الشيخ الشعبى الراحل المعادية للولايات المتحدة منتشرة على الإنترنت بعد وفاته، مما أدى إلى ملاحقة أتباعه فى المملكة السعودية. وفى حالات أخرى، انتشرت الآراء "المنشقة" من خلال المحتوى الذى ينتكر فى هيئة مصادر مرجعية "سائدة"، مما يلحق الضرر بسمعتهم.

سعت وحدة خدمة الإنترنت فى المملكة السعودية لفرض الرقابة على "ما رأته أنه صفحات ذات طابع مسيء أو ضار بالمجتمع، والتى تنتهك تعاليم الدين الإسلامى أو الأعراف الاجتماعية". ويشمل ذلك استخدام تقنيات فلترة المحتوى التى طُوِّرت بالتعاون مع شركات البرمجيات الموجودة غالباً فى السياقات الغربية.

أثار هذا الأمر مخاوف المنظمات المناهضة للرقابة، إلى جانب نشطاء القرصنة الإلكترونية الداعين إلى حرية التعبير. تمكن مستخدمو الإنترنت فى المملكة السعودية ودول أخرى كثيرة من الالتفاف حول قضايا الرقابة والوصول إلى

المحتوى من خلال وسائل أخرى. ذكرت "مراسلون بلا حدود": "أنشأت المملكة السعودية واحداً من أكبر نظم فلترة الإنترنت في العالم. كانت السلطات قد أعلنت رسمياً أنها حجبت الدخول على ما يقرب من ٤٠٠ ألف صفحة ويب، وذلك بهدف حماية المواطنين من المحتوى المسيء والمحتوى [الذي] ينتهك مبادئ الإسلام والأعراف الاجتماعية". ذكرت مراسلون بلا حدود أيضاً أن مواقع مثلية التوجه مثل GayMiddleEast.com، والتي سبق فلترتها، خضعت للفحص بحثاً عن محتواها الإباحي. ثم رفعت القيود المفروضة في وقت لاحق بعد الضغط الذي مارسه النشطاء بالخارج.

في بعض الأحيان، تزعم المنظمات ذات التوجه الجهادي العسكري أن الجهات الحكومية تأمرت لحجب مواقعها على الويب. أشارت حركة الجهاد الإسلامي ضمناً إلى أن البنجاجون حجب أربعة من مواقعها على الويب لأنها احتوت على أخبار وصور تدعم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. الرقابة عملية تسير في اتجاهين (أو أكثر)، حيث اتهمت وكالة أنباء الجمهورية الإيرانية الحكومة الأمريكية بحجب مختلف مواقع الحكومة الإيرانية، من بينها موقع "حركة جهاد الجامعات" والتي زعمت أنه موقع أكاديمي.

كرست لجنة حماية المدونين حملات ضد اضطهاد المدونين وملاحقتهم وسجنهم في شتى البلدان ذات الغالبية المسلمة. كانت اللجنة سباقة في جهود حملاتها للإفراج عن المدونين المسجونين، من بينهم أولئك الذين سجنوا للتحديث في القضايا الدينية. كما شنت منظمة العفو الدولية حملة مماثلة. وأصدرت منظمة مراسلون بلا حدود "دليل المدونين والمعارضين السيبريين"، الذي يقدم النصح والمشورة حول إبقاء الهوية مجهولة، والالتفاف حول الرقابة. قد تكون الرقابة قضية داخلية، تتضمن ضغطاً على صاحب موقع مثير للجدل. كما ووجهت المحاولات التي تقوم

بها الحكومات فى السياقات الإسلامية مثل المملكة السعودية وإيران وتونس لفرض الرقابة على الإنترنت أو تقييد الوصول إليه بمستويات متباينة من الكفاءة. وجدت الأفكار السياسية ومؤيدوها وسائل مبتكرة للالتفاف حول القيود، أحياناً بتعديل مكان المواقع على الإنترنت أو إخفائها لإحباط أولئك الساعين إلى إغلاقها أو باستخدام مزودات خدمة إنترنت صديقة أو غير مشكوك فيها. الرقابة قضية حية داخل الإنترنت بصفة عامة، وفى البيئات الإسلامية السيبرية على وجه الخصوص. فهى تطرح قضية السيطرة على الإنترنت، والعوامل المتعلقة بـ"حرية التعبير". وسواء كانت الفلاتر مفروضة ذاتياً وعلى أساس المبادئ الإسلامية أو مفروضة من الحكومات وعلى أساس القيم السياسية أو كلاهما، فهى قضية من المهم تفحصها لضبط فلترة المتصفح على "محتوى آمن" قد يمثل فضيلة إسلامية.

تطرح الاحتجاجات على قهرسة بعض حكومات السياقات الإسلامية وفترة المعارضة السياسية، بالاعتماد على برمجيات من الشركات الدولية، قضايا معقدة ملازمة لتدفق المعلومات المنبثقة عن القوى الجهادية وغيرها من قوى زعزعة الاستقرار المحتملة على الإنترنت. لا تعيق الفلترة للمؤمن بالنت، بل ربما زادت من إثارة اتباع "المحرم". ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيفية استجابة المرجعيات الدينية من مختلف المذاهب لمثل هذه القضايا مع تقليل الفجوة الرقمية فى بعض السياقات وتزايد "تهديد" المواد المثيرة للجدل.

استجاب الوزراء بأساليب شتى للرقابة وغيرها من أشكال الضغط. ففي إيران، أدى هذا بوزير سابق إلى إنشاء مدونته الخاصة. كما أطلق الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد مدونة أيضاً فى ٢٠٠٦، رغم أن مدى ما يقوم هو بنشره شخصياً يبدو محدوداً. حاولت بعض الجهات الحكومية الإيرانية تقييد الوصول إلى أنواع معينة من محتوى الويب، وفى ٢٠٠٦ حجبت مواقع على الويب بها محتوى

أعتبر ضاراً بمصالح الجمهورية، مثل الخدمة الفارسية بهيئة الإذاعة البريطانية BBC. وفي محاولة لتعزيز صيغة إسلامية محددة من التدوين التي يفترض أنها عنصر من عناصر التحكم، أطلقت الحكومة الإيرانية مهرجان التدوين القرآني الدولي. قدم هذا المهرجان المشورة والأدوات اللازمة لإنشاء المدونات. تميز المهرجان، الذي اجْتَذِبَ من خلاله ٨٠٠ مدونة بعنصر المنافسة. قال د. بوتراي الذي يرأس مزود خدمات التدوين، "Persianblog"، إن المدونات وسيلة للكشف عن هوية الإنسان في الفضاء السيبري ووسيلة فاعلة للتواصل ... وبما أن المدونات باتت منتشرة على نطاق واسع جداً في العالم اليوم، يمكن استخدامها لأغراض مقدسة كما فعل المسلمون في جميع أنحاء العالم الذين نشروا احتجاجات على الرسوم المسيئة في وسائل الإعلام الدانمركية والغربية الأخرى في مدوناتهم الخاصة".

كثيراً ما اشتكى مسئولون إيرانيون من طبيعة الإنترنت لكن قدرتهم على السيطرة عليها مقيدة، خارج إيران على الأقل: قال محمد سليمانى الوزير الإيراني لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إنه، في كثير من الأحيان، يُستخدم الإنترنت - لنشر الأكاذيب - ... دعا سليمانى إلى إلغاء شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (أيكان) ومقرها كاليفورنيا التي تجيز أسماء نطاقات جديدة ذات مستوى عالٍ - لصالح تحكم الأمم المتحدة".

شملت الجهود التي بذلت في إيران لممارسة نوع من السيطرة على الإنترنت، في رد فعل متأخر نوعاً على اتجاه التطور التكنولوجي الناشئ، شملت فترة blogrol-ling.com، وهو تطبيق لنظامٍ للتجميع السريع لقوائم عناوين المواقع، والتي يمكن إدراجها في مدونات أخرى باعتبارها "قائمة بالمدونات". وبهذا يمكن للمدون أن يشير إلى المدونات والمواقع الأخرى المفضلة مع إمكانية تبادل الروابط.

ظهر عدد من الاحتجاجات - التي تم التعبير عنها على الإنترنت وفي المظاهرات الفعلية - ضد الرقابة على الويب. في ٢٠٠٣ قامت احتجاجات ضد الرقابة الإيرانية في قمة الأمم المتحدة الرقمية في جنيف. عمل نشطاء حقوق الإنسان وجماعات حملات الإنترنت لعدة سنوات على توثيق كيفية ممارسة الرقابة على الإنترنت في السياقات الإسلامية (وغيرها). ليس الغرض هنا مناقشة كل الحالات التي ظهرت. فبضعة أمثلة قليلة تكفي.

في ليبيا، ألقى القبض على الكتّاب الذين يستخدمون الإنترنت لنشر أفكارهم. ألقى القبض على صحافي الإنترنت عبد الرزاق المنصوري في يناير ٢٠٠٥ بسبب كتاباته في "أخبار ليبيا"، وصدر العفو عنه في مارس ٢٠٠٦. وذكرت مراسلون بلا حدود حالات عديدة من سجن الكتّاب والصحفيين وإساءة معاملتهم. فالكتّاب والصحفي ضيف الغزال، الذي كان يكتب في "ليبيا اليوم" وهي صحيفة إلكترونية مقرها لندن، توفي في السجن. بيد أن مقالاته النقدية لم تركز دائماً على محتوى إسلامي بصورة حصرية.

وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، تعرّض عدد من الأشخاص في سياقات إسلامية مختلفة للسجن للاضطلاع بأنشطة على الإنترنت. ثمة فروق طفيفة بين الحالات كل على حدة. تركزت إحدى الحالات على تونس، حيث واجه ثمانية مستخدمين للإنترنت أحكاماً مشددة بالسجن في ٢٠٠٤. ألقى وجود مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس في ٢٠٠٥ الضوء على ما زُعم أنه ممارسات للدولة، وتشمل إغلاق بعض مقاهي الإنترنت واشتراط أن يبرز المستخدمون بالمقهى بطاقات الهوية الشخصية. ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية: "تقوم قوات الأمن بصورة روتينية بمراقبة الأنشطة والهواتف ورسائل الإنترنت التي يتبادلها نشطاء المعارضة، والإسلاميون، وحقوق الإنسان، وأحياناً تتحرش بهم، وتتعبقهم، وتستجوبهم، وتهاجمهم بل وتهينهم هم وأقاربهم وشركاؤهم".

استخدمت الحكومات الإنترنت للاطلاع على الأنشطة المنشقة في الفضاء السبيري. وتعنى برامج التشفير الأكثر تعقيداً أن السيطرة على العديد من جوانب الإنترنت أصبح مشكلة بالنسبة للجهات الحكومية في السياقات الإسلامية وغيرها (على سبيل المثال، في فرض رقابة على الرسائل المتبادلة بالبريد الإلكتروني). وتتاح النصائح على الإنترنت حول كيفية تفادي تحكيمات استخدام الإنترنت مثل الحفاظ على عدم الكشف عن الهوية.

برزت شكاوى من منظورات إسلامية مختلفة تتعلق بالمواد المعادية للإسلام المنشورة على الإنترنت. لم تُولف أو تنشر كل المواد المُعترض عليها بالضرورة في بلدان من تقدموا بالشكوى، مما يجعل الرقابة والقيود إشكالية. على سبيل المثال، وصل الأثر المؤكد والمتزايد لمحتوى الإنترنت إلى الأوساط السياسية-الدينية في باكستان، مما أدى إلى سلسلة من المراسلات، إضافة إلى رسائل البريد الإلكتروني:

كتب نائب رئيس جامعة العلوم الإسلامية ونائب المرشد العام للصلاة في مسجد لال بإسلام آباد، العلّامة القارئ عبد الرشيد غازي رسالة مفصلة إلى وزير تكنولوجيا المعلومات الفدرالي، عويس خان ليجاري، منذ حوالي أربعة أشهر ناشده فيها بشأن احتواء بعض المواقع على الإنترنت على مواد غير مقبولة حول العقيدة والتعاليم الإسلامية، والقرآن، وشخصية الرسول والحديث من أجل تضليل الشباب المسلم.

وطالب بضرورة اتخاذ إجراءات فورية لحجب مثل هذه

المواقع على الويب من خلال نظام حائط نار رقابي،
على النحو الذي يمارس في البلدان الإسلامية
الأخرى، أو لحظرها تماماً.

يعكس هذا الطلب الذي يحرص على فرض الحظر وعياً محدوداً بإمكانية
الالتفاف حول حواجز الإنترنت، حتى في وجود الحواجز النارية. فهو لا يفترض
إمكانية تداول المحتوى دون الاتصال بالإنترنت من خلال أقراص الفيديو الرقمية
(الدى فى دي) وغيرها من الوسائل. ولا يعاني الأفراد الملمون بالتكنولوجيا، خاصة
أولئك الذين نشأوا وهم يستخدمون الإنترنت، من مشاكل تقويض القيود إذا رغبوا
في ذلك.

جرى التحكم في بعض المواقع الإسلامية "المعادية" من خلال حملات مستمرة
على الإنترنت وخارجه. يمكن أن تكون التهديدات أو غيرها من أشكال الإيذاء
بمثابة رادع للنشر، وخاصة إذا خضعت المسوغات الإسلامية لفرد ما للهجوم.
وجدت غزال أوميد الكاتبة الإيرانية المقيمة خارج إيران أن تقييمها النقدي
للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي يضمه موقعها على الويب livinginhell.com
أدى إلى سوء المعاملة والتهديدات بالقتل: نعم، يمكننا تتبعها [التهديدات بالقتل].
جاءت معظم التهديدات من تركيا وباكستان وإيران. ذكرت غزال بطريقة شبيهة
متفائلة: الكثيرون قالوا أشياء من قبيل "سوف تُشَوِّين في نار جهنم". ويعنى هذا
ضمنياً أنهم عندما يقتلوننا، فسوف يبعث الله بها إلى الشيطان.

كما سنرى في الفصل الرابع في المناقشة حول المدونات، يجد النقد السياسي-
الديني جمهوراً جاهزاً في سوريا، بالرغم من آليات رقابة الدولة: "قد يتعرض
متمردو الإنترنت الدهاة الذين وسعوا الحوار السياسي للاعتداء عليهم في أي وقت
والزج بهم في السجن لقيامهم بمخاطبة جمهور الإنترنت المزدهر السوري، ويعتقد

أن العدد يفوق ٥٠٠ ألف شخص". ومع النمو العام في محتوى الويب، لا تأتي فقط المنتجات التي قد يعتبرها البعض غير إسلامية، بل أيضاً المخاطر المتصورة للحمولة الزائدة للمعلومات. واعترف بذلك حتى رؤساء الدول: "قال الرئيس السوري بشار الأسد إن الميديا والثورة التكنولوجية تكتسح المنطقة والعالم وتساعد أعداء بلاده على تقويض الهوية العربية وسحقها. واستطرد الأسد في مؤتمر لحزب البعث الحاكم في سوريا يوم الاثنين قائلاً إن تدفق الميديا ترك العرب -غارقين في التزليل المعلوماتي- بشأن هويتهم".

يعتمد هذا "التدفق" بالتأكيد على كيفية إدارة المعلومات، ومراقبتها، وفلترتها، وخاصة في سياق سوريا. لم يكن الأسد يناقش المحتوى المتعلق بالإسلام بالضرورة. ورغم ذلك، أشار الأسد إلى نقطة صائبة بشأن كمية المعلومات المتاحة عن القضايا العربية ونوعيتها. وهذه ليست بالضرورة مرادفة للقضايا الإسلامية، لكن من المستحيل ببساطة مواكبة كل تطور على الإنترنت.

أولى اهتمام كبير بتمثيل الإسلام والمسلمين، سواء على الإنترنت أو خارجه. لقي الموضوع تركيزاً شديداً خلال "أزمة الرسوم الكاريكاتورية" في ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛ عندما عبّئت الاحتجاجات في شتى أنحاء السياقات الإسلامية، مما أدى إلى المطالبة بالرقابة. ثار الجدل حينما قامت الصحيفة الدانماركية "يولاند بوستن" بنشر رسوم كاريكاتورية اعتبرها (البعض) مسيئة للإسلام. حجبت منظمات اتصالات باكستانية عدداً من المواقع التي يُعتقد أنها تحتوي على مواد خلافية ذات صلة، من بينها بعض المدونات. يعني هذا أنه تعذر الدخول على الكثير من المدونات المهمة التي تتخذ من باكستان مقراً لها أو ذات التوجهات الباكستانية في ذلك البلد أو قيام أصحابها الباكستانيين بتحديثها، رغم أن هناك لا محالة أساليب للالتفاف حول الحجب.

تعليق ختامى

لابد للحكومات فى السياقات الإسلامية أن تتكيف مع الإنترنت كظاهرة. اعترفت الكثير منها بأهمية الاتصال بالإنترنت وقامت بذلك بدرجات متفاوتة من الفاعلية، حيث أنشأت مواقع على الويب سواء للجمهور المحلى أو الدولى. يمكن أن تتخذ الرقابة أشكالاً عديدة، حيث تُبذل محاولات لمنع التجاوزات الواضحة للمعايير الاجتماعية والدينية. العديد من هذه القضايا ذات طابع شمولى؛ فعلى سبيل المثال، يمثل المحتوى البورنوجرافى نسبة كبيرة من محتوى الإنترنت، ويُعتبر أثرها قضية فى السياقات الإسلامية مثلما هى فى السياقات الأخرى.

لا يزال الدخول على الإنترنت بوجه عام مجالاً بالغ الأهمية، ليس فقط فيما يتعلق بالبيئات الإسلامية السيبرية، ولكن أيضاً فيما يتعلق باكتساب المعرفة والخدمات التى تقلل القضايا المرتبطة بالفجوة الرقمية. سيكون للزيادة فى الدخول على الإنترنت من خلال أجهزة (هاردوير) أرخص وتطبيقات مفتوحة المصدر تأثير عميق على كيفية التعبير عن الإسلام وتشكيل الشبكات الإسلامية فى القرن الحادى والعشرين. ولا تُفسر هذه بالضرورة على أنها آثار حميدة، خاصة إذا دخلت الجماعات الجهادية إلى الفراغ الحالى فى اقتصاد المعرفة. وهناك أيضاً احتمال لأن يكون هناك أثر على صياغات فهم المقدس فى الإسلام وأشكاله، وهذا موضوع الفصل التالى.